

## الآتي في تقرير التنمية الإنسانية 2005

منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والمحطوبين مننا أن نضع مراد في التقريرين السابقين وما سوف يرد في تقرير 2005. تحت مجهر النقد والتقييم الموضوعي وأن نقوم بمساهمات عقلية بترجمة الإصلاحات إلى برامج يتم تنفيذها على الأرض.

وعما لا مراء فيه أن المملكة العربية السعودية اتخذت مجموعة من الإنجازات في مجالات التنمية الإنسانية خلال السنوات الثلاث الماضية تعتبر من الإنجازات اللافتة والمميزة. ونذكر منها - على سبيل المثال - الشروع في تنفيذ الانتخابات المحلية بتبوء كبير من الشفافية في مختلف مناطق المملكة.

كما أن تفعيل دور مجلس الشورى ومشاركته في سن القوانين ولا سيما في الموضوعات التي كانت محطور الاقتراب منها كمنافسة قضية الترخيص لمرأة بقيادة السيارات يعتبران من الإنجازات المهمة في مجالات التنمية الإنسانية. ناهيك عن تعديل المناهج التعليمية وتنقيتها من الشواهد، ثم إنشاء جمعية للصحافيين السعوديين لأول مرة تقوم بالدفاع من حقوق الصحافيين وترسيخ قواعد حرية الرأي وضمان قيام منابر الصحافة الحرة القوية.

يضاف إلى ذلك إنشاء جمعية حقوق الإنسان لأول مرة في المملكة وقيامها بتحليل بعض الملفات الحساسة وتعاظم بعض قضايا المجتمع المحلي بصورة لم يسبق لها مثيل كالترايات المفاجئة للسمون في مدن المملكة وأبداء الملاحظات والمطالبة بإدخال إصلاحات على بعض الأوضاع.

كما أن الحكومة أصدرت قوانين جديدة للضرائب والحماة تؤكد على استقلالية القضاء وتوفر المزيد من مناحات العدالة والمساواة.

حتى المجال الرياضي فإنه لا قسطاً من

ولم تتخذ خطوات تحول الإصلاحات من قرارات إلى واقع يجسد تقدم المجتمع العربي.

بعض أن التنمية ظلت تراوح مكانها وأن الإفرار بالإصلاح في عالمنا العربي لم يدخل في صميم خطط التنمية، بل ظل عند حدود الاستهلاك المحلي.

وكما ذكرنا فإن تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004، قد أشار إلى إصلاحات تم تنفيذها في المؤسسات الحكومية، كما أشار إلى إنجازات قد تحققت في بناء المزيد من منظمات المجتمع المدني استهدفت معالجة بعض أوجه القصور في الميدان العربي، وكان أهم المبادرات الرسمية بيان مسيرة التطوير والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في أيار (مايو) 2004، ودعا بيان الجامعة العربية إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير

العربية في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والشربية، تحقيقاً لتقديم المجتمعات العربية التابع من الإرادات الحرة وإلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي وفي صنع القرارات في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمن استقلال القضاء.

ودون أن تستخدم نظرية المؤامرة ونزول في التقرير ما أنزل مالك في الخمر، فإننا يجب أن نأخذ الانتقادات التي وردت في التقرير والتي سوف ترد في تقرير 2005. ينسب من حسن النية لأن التقرير أهدته مجموعة من المتخصصين والخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة المهنية والنزاهة الموضوعية.

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم ينفرد بإعداد التقرير، بل تعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما تعاون معه برنامج الخليج العربي لدعم

وجدت تقارير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2003 و2004، التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخصص العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.. وجدت اهتماماً واسعاً من جميع وسائل الإعلام العربية والأجنبية، كما وجدت اهتماماً عالياً من المثقفين العرب في كل مكان من عالمنا العربي، بل وجدت قبولاً وترحيباً من قبل بعض القيادات السياسية في دول العالم المتقدم التي طالبت الحكومات العربية بالتعامل مع مضمون هذه التقارير باهتمام ومسؤولية.

ولكن المؤسف أن الإعلام السعودي لم يخلو بالتقريين المذكورين اللوم إلا أن بعض الكتاب عثبوا على التقرير بصورة سطحية رغم أن التقرير يعلل أوجه التنمية في المملكة شأنها شأن أي دولة عربية أخرى، والمهم الآن هو أن المتكلمين بإعداد تقرير التنمية الإنسانية في البلاد العربية قد ياشروا مهام أعمالهم بوضع تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005، وسيتأول التقرير فترة بات فيها الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية أمراً لا يتحمل الإبطاء أو التأجيل.

وإذا كان تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 قد أثار بخطوات الإصلاح التي اتخذت في بعض الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، فإننا لا نتوقع من تقرير 2005 أن يتبدى بأي خطوات في التنمية طالما أن أقرار الإصلاحات لم يتم ترجمته إلى برامج ملموسة على الأرض، أي أننا لا نتوقع أن يتحسن تقرير 2005، الذي سيصدر مع بداية عام 2006، موضوعات تستحق الإفادة.

وعندئذ سوف نتحدث التقرير عن خطوات إلى الوراء قد تحققت في مجالات التنمية الإنسانية في البلاد العربية، لأن عمليات الإصلاح قد توقفت عند حدود الإقرار بنا



د. أميل ساعتي

Dr\_saaty@yahoo.com

ما أصعجني في التقريرين السابقين أن القسمين على تقارير التنمية الإنسانية في البلاد العربية يهيئون بالإعلام العربي ويمطالبون المثقفين العرب بأن يناقشوا التقارير بإيجابياتها وسلبياتها من أجل المساهمة في نشر ثقافة الديمقراطية والتي يجب أن يلعب الإعلام والمثقفون دوراً أساسياً في تفعيلها بما يعهد التسجيل نموواصلة مسيرة الازدهار الإنساني في بلادنا العربية.

أكاديمي وكاتب اقتصادي

الإصلاح السياسي، حيث صدرت توجيهات الحكومة بتطبيق مبدأ الانتخاب لأول مرة في تشكيل الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية السعودية.

كل هذه الإجراءات تسجل لحكومة المملكة التي التزمت ووقت بتنفيذ مشاريع حقيقية في مجال التنمية الإنسانية.

وإذا كنا قد أجزنا كل هذه الإجراءات على صعيد التنمية الإنسانية، فإن المشاركة السياسية ما زالت أدنى من المطلوب، صحيح أن تنفيذ برامج الانتخابات البلدية يعتبر خطوة جيدة على طريق المشاركة السياسية، إلا أن الخطوة الأهم تقع عند بوابة مجلس الشورى، ونأمل أن تبدأ الخطوة الأولى بانتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى وأن يسمح للمجلس صلاحية سن القوانين وإصدار التشريعات إلى السلطة التنفيذية بمباشرة تنفيذ القرارات والقوانين.

وما نرجوه هو أن تواصل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تنفيذ المزيد من برامج الإصلاح والمبادرات المهمة على طريق التفاصيل لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، حتى تصبح المملكة في تقرير 2005، نموذجاً لدولة عصرية تتمتع برؤية في مجالات الإصلاح المدني وعساقية كاملة في تنفيذ برامجها. وأما إذا توقفت عند حدود ما حققناه في التقريرين 2003 و2004، فإن المملكة لن يكون لها مكان في تقرير الإصلاح لعام 2005.

وما أصعجني في التقريرين السابقين أن القسمين على تقارير التنمية الإنسانية في البلاد العربية يهيئون بالإعلام العربي ويمطالبون المثقفين العرب بأن يناقشوا التقارير بإيجابياتها وسلبياتها من أجل المساهمة في نشر ثقافة الديمقراطية والتي يجب أن يلعب الإعلام والمثقفون دوراً أساسياً في تفعيلها بما يعهد التسجيل نموواصلة مسيرة الازدهار الإنساني في بلادنا العربية.